

المسؤولية القانونية والجنائية للذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم المعلوماتية

دراسة تحليلية في ضوء النظام السعودي

اسم المؤلف: بشائر علي يحيى الاهدل

ماجستير القانون الرقمي ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة ميدأوشن ، جزر القمر .

ملخص

في الوقت الحالي مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح من الوارد وقوع أخطاء من أحد الأطراف, سواء كان وقوع الخطأ تحت مسؤولية تقنية الذكاء الاصطناعي أو مالك أو صنع ، وفي هذه الدراسة سيتم توضيح ماهية الذكاء الاصطناعي ومميزاته التي انتشرت بشكل واسع في معظم النواحي بمختلف المجالات , خصوصاً التي انتشرت فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي, لذا أصبح من الضروري ان نضع حدودا للمسؤولية الجنائية الناتجة عن الجرائم التي تظهر نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المنظم السعودي في مواجهة المخاطر و توضيح الجدل القانوني حول امكانية قيام المسؤولية

الجنائية للذكاء الاصطناعي أم لا ؟

واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة و فهم المسؤولية الجنائية لكلاً من المصنع و المالك و الذكاء

الاصطناعي نفسه في الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتحليل مدى احتمالية وجود طرف خارجي تنشأ عن أفعاله مسؤولية جنائية

.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن هناك الذكاء الذي تتمتع به الروبوتات و التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي

الفائق لا يؤهلها لاكتساب الشخصية القانونية ، و ضرورة إخضاع الروبوت للمسائلة الجنائية ، نظراً لإختلاف الذكاء الاصطناعي عن

الذكاء الإنساني .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إصدار نظام خاص بالذكاء الاصطناعي ، يوضح بدقة جرائم الروبوتات و العقوبات المقررة لها على

أن تقع المسؤولية على المبرمج أو المصنع أو أي شخص آخر . ، و اعتبارها من الجرائم الخاطئة التي تقع من الروبوت ذاته .

الكلمات الدالة: ذكاء اصطناعي ، جريمة ، مسؤولية ، جنائية ، تقنيات ، روبوت ، العقوبة .

المقدمة

يعتبر الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن ثورة هائلة في مجال التكنولوجيا ، نقلت العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات الحديث ، و تعتبر تقنياته من أهم ضروريات المجتمع ، حيث بدأت مختلف دول العالم بالحرص إلى السعي بكل طاقتها للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى أقصى درجة ممكنة ، لأن هذا المجال أصبح محورياً رئيسياً في خطط التنمية المستقبلية ، و تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية التي تولي اهتماماً خاصاً لتقنيات الذكاء الاصطناعي ، حيث تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات و الذكاء الاصطناعي " سدايا " عام ٢٠١٩ ،

و هي تعتبر المرجع الوطني في كل ما يتعلق بالتطوير و التنظيم و بما يضمن الارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصاديات القائمة على المعلومات و البيانات و الذكاء الاصطناعي ، و لكنها أيضاً سلاح ذو حدين فكما سهلت حياة الناس فلها جوانب سلبية أيضاً فيمكن أن تستخدم بشكل غير قانوني يهدد حياة الناس و استقرارهم فنحن نتحدث اليوم عن قدرات غير مسبوقة في اختراق البيانات و الوصول إلى مراكز المعلومات و استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في انتاج محتويات كاذبة أو مضللة بعدة أشكال ، و نتيجة لتلك المخاطر بدأ التفكير في سبل المواجهة الجنائية للجرائم المرتكبة من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، و هذا أكثر ما يشغل الباحثين في مجال القانون الجنائي ، و هو أمر بالغ الصعوبة و التعقيد ..

و يأتي هذا البحث تحت عنوان المسؤولية القانونية و الجنائية للذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم المعلوماتية ، مع التركيز على المسؤولية الجنائية في تقنيات الذكاء الاصطناعي لعرض هذه الإشكالية و إيجاد حلول مقترحة في هذا الشأن.

مشكلة الدراسة:

أثار التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي عدة إشكاليات قانونية مرتبطة عن الجرائم المرتكبة ، و تركز الدراسة حول قيام أركان المسؤولية الجنائية على الأضرار و الأفعال التي تتم بواسطة الذكاء الاصطناعي ، و كيف يتم تحقق أركان و قواعد المسؤولية على كيانات الذكاء الاصطناعي.

و من هنا تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الآتي :

إلى أي مدى يمكن تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية التقليدية على الأفعال الذكية المستقلة ، و ما مدى الحاجة إلى وضع إطار تشريعي خاص يُنظم هذه المسؤولية في ضوء التطورات التقنية الحديثة ؟

أسئلة الدراسة:

- ١- ما مدى إمكانية مُسائلة الذكاء الاصطناعي جنائياً عن الأفعال التي يرتكبها في الجرائم المعلوماتية ؟
- ٢- هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي كياناً قانونياً مستقلاً يتحمل المسؤولية الجنائية ؟
- ٣- من يتحمل المسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ؟
- ٤- ما موقف النظام السعودي من الجرائم المعلوماتية التي تُرتكب باستخدام الذكاء الاصطناعي ؟
- ٥- ما الحاجة إلى سن تشريع خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي و تحديد المسؤوليات الجنائية المترتبة عليه في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف القانونية ، من خلال :

- ١- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي و تقنياته الحديثة ، و تحديد المسؤوليات القانونية و الجنائية لجميع أطراف الذكاء الاصطناعي لكلاً من المبرمج و المصنع و المالك عند وقوع جريمة معلوماتية باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- ٢- دراسة تحليلية لمدى قابلية مسائلة الذكاء الاصطناعي جنائياً ، و التمييز بين المسؤولية الذاتية و المسؤولية التابعة لأي شخص طبيعي.
- ٣- اقتراح آلية قانونية لتطوير التشريع السعودي تعزز إمكانية مسائلة الأنظمة الذكية عن أفعالها و يضمن التوازن بين التطور التكنولوجي و العدالة.
- ٤- استنباط قيام أركان المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي .
- ٥- دراسة موقف النظام القانوني السعودي من الجرائم المعلوماتية التي تُرتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي و كيف يتم معالجتها .

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي (الإستقرائي و الاستنباطي) للنصوص و ذلك من خلال دراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ، و أنواع الجرائم المعلوماتية ، وكذلك في بيان الإطار السعودي المنظم لهذا المجال و بيان خصائصه و مميزاته القانونية ، و استخدام المنهج التحليلي لتحليل الأطر النظامية ذات الصلة بمسائلته الجزائية .

كما قد تم توظيف المنهج المقارن في بعض المواضع ، من خلال استعراض و مقارنة مواقف بعض التشريعات المقارنة التي تناولت مسؤولية الذكاء الاصطناعي ، بهدف الوقوف على أفضل الممارسات القانونية بهذا المجال ، و استنتاج ما يمكن الاستفادة منه في البيئة التشريعية السعودية .

و قد اعتمدت الدراسة أيضاً على تحليل الآراء الفقهية المعاصرة و السابقة ذات الصلة ، إلى جانب تحليل السوابق القضائية و الآراء الفقهية الحديثة حول المسؤولية الجنائية للمبرمجين و المصنعين في حال ارتكاب أنظمة الذكاء الاصطناعي لأفعال تُجرّم قانوناً ، للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس واقع الإشكاليات .

الخطـة البحثية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي و الجريمة المعلوماتية.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: المفهوم القانوني و التقني للذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي و تطبيقاته

المطلب الثاني: الجريمة المعلوماتية في النظام السعودي.

الفرع الأول: تعريف الجريمة المعلوماتية و خصائصها

الفرع الثاني: أبرز صور الجرائم المعلوماتية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: الإطار النظامي للمسؤولية الجنائية في القانون السعودي.

المطلب الأول: أركان المسؤولية الجنائية.

الفرع الأول: الركن المادي و المعنوي للمسؤولية الجنائية

الفرع الثاني: مدى انطباق هذه الأركان على أفعال الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: النظام السعودي و موقفه من الجرائم التقنية.

الفرع الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

الفرع الثاني: الثغرات التشريعية في التعامل مع الجرائم الذكية

المبحث الثالث: تحديد المسؤول الجنائي في جرائم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين.

الفرع الأول: مسؤولية المبرمج و المصنع

الفرع الثاني: مسؤولية المستخدم النهائي أو المشغل

المطلب الثاني: المسؤولية الذاتية للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: الجدل الفقهي و القانوني حول مسألة الروبوت

الفرع الثاني : التكيف القانوني لوجود شخصية قانونية مستقلة للذكاء الاصطناعي

المبحث الرابع: التوجيهات التشريعية المقارنة و مقترحات التطوير.

المطلب الأول: تجارب دولية في تقنين المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: التجربة الأوروبية

الفرع الثاني: التجربة الأمريكية و اليابانية

المطلب الثاني: تطوير الإطار النظامي السعودي.

الفرع الأول: الحاجة إلى قانون خاص بالذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: مقترحات الباحثة لتعزيز المسؤولية القانونية و الجنائية

المبحث الخامس: مستقبل المسؤولية الجنائية في ظل تطور الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الاتجاهات القانونية المستقبلية لتقنين الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: جهود المملكة العربية السعودية في وضع إطار تشريعي متكامل للذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني : المبادئ القانونية الدولية المقترحة لتنظيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: مقترحات لمعالجة الثغرات القانونية للذكاء الاصطناعي في النظام السعودي.

الفرع الأول: ضرورة إنشاء نظام جزائي خاص بالروبوتات و الأنظمة الذكية

الفرع الثاني: دور الجامعات و مراكز الأبحاث في تطوير التشريعات المرتبطة بالتقنيات الحديثة

الخاتمة:

بعد دراسة عميقة و تحليلية لموضوع المسؤولية القانونية و الجنائية للأنظمة الذكية و مناقشة التحديات التي يفرضها التطور للذكاء الاصطناعي على قواعد القانون الجنائي التقليدي في ارتكاب الجرائم المعلوماتية في ضوء النظام السعودي ، تبين أن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي فرض إشكاليات قانونية جديدة و معقدة إلى حدٍ ما ، و تتطلب معالجات و تحديد من يتحمل المسؤولية الجنائية عنه ، في ظل غياب إطار تشريعي خاص ينظم هذا النوع من المسؤولية في المملكة العربية السعودية ، و قد تناولت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي و طبيعة الجرائم المرتبطة به ، بالإضافة للأركان القانونية للمسؤولية الجنائية في النظام السعودي ، و قد اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في بغض الأحيان ، لإستكشاف مدى قدرة قواعد المسؤولية التقليدية على استيعاب الظواهر الجديدة الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات ، بما في ذلك الجرائم المرتكبة من خلال أو بسبب هذه الأنظمة ، كما عرضت هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه المنظومة العدلية في هذا المجال و ناقشت أبرز التجارب المقارنة في أوروبا و الولايات المتحدة و اليابان ، ثم خلصت إلى مجموعة من النتائج و التوصيات المهمة .

النتائج:

١- إن الذكاء الاصطناعي رغم قدراته المتقدمة إلا أنه لا يزال عاجزاً عن اكتساب الشخصية القانونية المستقلة التي تجعله مسؤولاً جنائياً بذاته في النظام السعودي.

٢- إن المسؤولية الجنائية لا تزال ترتبط بأفعال الأشخاص الطبيعيين المرتبطين بتطوير استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ،. كالمالك و المبرمج أو المشغل .

٣- إن النظام السعودي و بالأخص مكافحة الجرائم المعلوماتية ، لا يتضمن تنظيمياً صريحاً لمسؤولية الذكاء الاصطناعي ، ما يحدث فراغاً تشريعياً في هذا الجانب .

٤- إن هناك حاجة حقيقية لتطوير النظام القانوني بما يواكب التقدم التقني و يواجه التحديات الجنائية الحديثة .

٥- إن الفقه القانوني بدأ يطرح فكرة منح الأنظمة الذكية (شخصية إلكترونية) بهدف تسهيل إسناد المسؤولية ، إلا أن هذه الفكرة ما تزال محل جدل واسع .

التوصيات :

١- سن نظام خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي و يحدد المسؤوليات المدنية و الجنائية الناتجة عن أفعاله ، على غرار بعض التجارب الدولية .

٢- تعديل الأنظمة الحالية مثل (مكافحة الجرائم المعلوماتية) لتشمل أفعال الذكاء الاصطناعي كوسيط أو أداة محتملة لإرتكاب الجريمة.

٣- إدراج تعريف قانوني دقيق للذكاء الاصطناعي ضمن الأنظمة السعودية ، يراعى فيه تطوره التقني ، و يؤسس عليه التكيف القانوني السليم .

٤- تدريب الجهات القضائية و الأمنية على آليات التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي .

٥- تشجيع الدراسات القانونية المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي و القانون الجنائي بما يُساهم في صياغة رؤية وطنية متكاملة.

قائمة المصادر والمراجع

١- سمر عادل شحاته محمد - المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي - مجلة روح القوانين - كلية الحقوق جامعة طنطا - عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن - التكنولوجيا و القانون .

٢- عمر إبراهيم المعبيد - المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي : دراسة تحليلية مقارنة - المجلة العربية للدراسات الأمنية رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٤٠ (٢) ، ١٤٣ - ١٥٧ .

٣- محمد علي أبو علي - المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي -القاهرة: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع - ٢٠٢٤

٤- منى غازي حسان إبراهيم - المسؤولية الجزائية للأنظمة الذكية (تحديا الواقع و آفاق المستقبل) - مجلة البحوث الفقهية و القانونية - مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الشريعة و القانون بدمنهور -العدد ٤٩ - ٢٠٢٥

تم بحمد الله .